تاريخ الإرسال 2018/10/10 تاريخ القبول 2018/10/10

التفكير التداولي
في
التراث اللغوي العربي القديم

مُحَمَّد عبد الرحمن حسوني

باحث دكتوراه: قسم اللغة والأدب العربي

الأستاذ المشرف: أ.د هواري بلقندوز .جامعة سعيدة

جامعة د. الطاهر مولاي، سعيدة.

الملخص: يهدف البحث إلى إبراز حضور التداولية –كمفهوم لساني غربي– في التراث اللغوي العربي القديم بمختلف محطاته ومجالاته وتوجهاته، من خلال الوقوف على الجانب المفاهيمي للتداولية، تعريفا وتاريخا ونشأة، ثم محاولة رصد لبعض المفاهيم التداولية الحاضرة في تراثنا اللغوي العربي القديم، على غرار: القصدية، المقام، مطابقة الكلام لمقتضى الحال، المتكلم، السامع، سواء كان ذلك الحضور صريحا أو إشارة وتلميحا.

الكلمات المفتاحية: التداولية– التراث اللغوي– المقام– الخطاب– القصدية– المتكلم–

Astract:

The purpose of the research is to highlight the presence of deliberation - a Western linguistic concept - in the ancient Arabic linguistic heritage in its different stations, fields and orientations, by standing on the conceptual side of the circulation, in terms of definition, history and origin, and then trying to monitor some of the deliberative concepts present in our ancient Arabic linguistic heritage, , The denominator, the matching of speech as appropriate, the speaker, the hearer, whether that presence is explicit or a reference and a hint.

Mots clés: **Pragmatic**, **the ancient Arabic linguistic**, **context** , **Discourse**

توطئة:

تعد التداوليات أحد أحدث الاتجاهات اللسانية اللغوية التي تربعت على ساحة الدرس اللساني في هذا العصر، فبعدما كان الدرس اللساني قاصراً على اتجاهين اثنين، – الاتجاه البنيوي الذي يهتم بدراسة اللغة وإجراءاتها الداخلية، والاتجاه التوليدي الذي يهتم بوصف وتفسير النظام اللغوي ودراسة الملكة اللسانية– جاءت التداوليات لتعالج في مقابل ذلك ما يسمى بـ"لسانيات الاستعمال"، أو "دراسة اللغة أثناء استعمالها في المقامات المختلفة"، وهذا ما جعلها أكثر دقة وضبطاً من الاتجاهات اللسانية السابقة، وجعلها تتبوأ هذه المكانة، وتسترجع ثقتها بين الباحثين والدارسين بعد أن كانت في وقت ما توسم بـ"سلة مهملات".

ويأتي هذا البحث لتسليط الضوء على جانب من هذا الاتجاه اللساني، من خلال الكشف عن ملامح ومعالم حضور هذا المنحى التداولي في التراث العلمي اللغوي

لعلمائنا العرب، بمختلف توجهاته ومجالاته المتنوعة، انطلاقاً من جملة من إشكالية مطروحة، مفادها: هل هناك حضور للمنحى التداولي في تراثنا العربي القديم عموماً؟، وإذا فرضنا حضوره، فأين وكيف تم تناول وبحث ذلك؟ نتناول الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال خطة بحثية، تضم مجموعة من العناصر، وفق الآتي:

1- مفهوم التداولية

تشير المصادر إلى أن كلمة "التداولية" تعود في أصلها الأجنبي pragmatique إلى الكلمة اللاتينية pragmaticus، والتي يعود استعمالها إلى سنة 1440م، ومبناها على الجذر pragma، ومعناه الفعل Action، ثم صارت الكلمة بفعل اللاحقة تطلق على كل ما له نسبة إلى الفعل أو التحقيق العملي[1].

وفي **معاجم اللغة العربية**، وردت مادة "دول" في عدة معاجم لغوية، مثل لسان العرب، والقاموس المحيط، وأصل هذه المادة من "دول": فالدولة في الحرب: أن تدال إحدى الفئتين على الأخرى. يقال: كانت لنا عليهم الدولة. والجمع الدول. والدُّولة بالضم، في المال ويقال: صار الفيء دولة بينهم، يتداولونه، يكون مرة لهذا، ومرة لهذا، والجمع دولات، ودول، ... ودالت الأيام، أي: دارت. والله يداولها بين الناس. وتداولته الأيدي، أي: أخذته هذه مرة، وهذه مرة. وقولهم: دواليك، أي تداول بعد تداول[2]. هذا من الناحية اللغوية للكلمة

أما التداولية في **الاصطلاح اللساني**، فمن الصعب تحديد تعريف دقيق لكلمة التداولية، نتيجة لتداخل التداولية مع علوم أخرى[3]، وكذا اتساع مجالات هذا المصطلح، وتنوعها، فأصبح من العسير وضع تعريف جامع مانع لها، ورغم كثرة التعريفات المقدمة للتداولية إلا أنها لم تسلم من الاعتراض والنقاش، بل قد يناقض بعضها بعضا.

ولعل أوجز تعريف للتداولية وأقربه للقبول هو أنها: "دراسة اللغة في الاستعمال in use أو في التواصل interaction"؛ لأنه يشير إلى أن المعنى ليس شيئا متأصلا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي، واجتماعي، ولغوي) وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما[4].

فهي إذن "تخصص لساني يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتهم، كما يعنى من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث"، فلا بد "من معرفة مقاصد المتكلم، وأغراض كلامه؛ لأن المعنى لا يستقى من البنية وحدها، وهي الجانب اللغوي منه، بل من الجانب السياقي أيضاً؛ فقد يكون بعيداً جداً عن الجانب الأول، وعلى السامع أو اللساني إدراك ذلك، نحو قول أحدهم لمن ما زال يحادثه في غرفة – مثلا– في وقت متأخر من الليل: **(إني متعب)**، فمعنى المتكلم هنا، هو أوقف الحديث، أو دعني أنم، وليس الإخبار بالتعب، وذلك بتوفر شروط معينة طبعاً. أو أن يذكر المتكلم أمراً و هو يعني أمرا آخر، نحو قوله لمن يدخل عليه المكتب ويترك الباب مفتوحاً: "ألا ترى أن الجو بارد"، وقصده في ذلك: أن أغلق الباب، وعلى السامع أن يدرك ذلك القصد لنجاح التواصل، وإحداث التفاعل[5].

ولذلك، عمد الباحثون إلى الاهتمام بالمنهج التداولي نتيجة لقصور الدراسات الشكلية، وإهمالها لمقاربة اللغة في تجليها الحقيقي– أي في الاستعمال

التواصلي بين الناس- وقد رأى "ليفنسون" أن الأساس الأول في نشوء المنهج التداولي كان بمثابة ردة فعل على معالجة "تشومسكي" للغة بوصفها شيئا تجريدياً أو قصرها على كونها ذهنية بحتة، غفلا من اعتبار استعمالها، ومستعملها، ووظائفها[6]

فالتداولية إذن في عمومها، تهتم بجميع شروط الخطاب، وتعتمد أسلوباً ما في فهمه وإدراكه، بدراسة كيفية استخدام اللغة، وبيان الأشكال اللسانية التي لا يتحدد معناها إلا بالاستعمال، وشرح سياق الحال والمقام الذي يؤدي فيه المتكلمون خطاباتهم، فاهتمامها ينصب أساساً على المتكلم، انطلاقاً من سياق الملفوظات التي يؤديها، إلى جانب تحليل الأفعال الكلامية، ووظائف المنطوقات اللغوية، وسماتها في عمليات الاتصال، ولذا سماها البعض: "لسانيات الاستعمال اللغوي"[7].

فنتبين مما سبق أن التداولية في مفهومها العام هي: "دراسة الاتصال اللغوي في السياق"[8]. أو نقول: هي"علم استعمال اللغة في المقام"[9].

2. نشأة التداولية ومميزاتها

يعود مصطلح التداولية[10] pragmatics بمفهومه الحديث إلى الفيلسوف الأمريكي تشارلز موريس Charles Morris الذي استخدمه سنة 1938 دالا على فرع من فروع ثلاثة يشتمل عليها علم العلامات أو السيمية semiotics، وهذه الفروع هي:

أ. علم التراكيب syntactics أو syntax : وهو يعنى بدراسة العلاقات الشكلية بين العلامات يعضها مع بعض.

ب. علم الدلالة semantics : وهو يدرس علاقة العلامات بالأشياء التي تدل عليها، أو تحيل عليها.

ج. التداولية: وتهتم بدراسة علاقة العلامات بمفسريها[11].

على أن التداولية لم تصبح مجالا يعتد به في الدرس اللغوي المعاصر إلا في العقد السابع من القرن العشرين بعد أن قام على تطويرها ثلاثة من فلاسفة اللغة المنتمين إلى التراث الفلسفي لجامعة أكسفورد هم: أوستن J.L. Austin وسيرل J.R. Searle وجرايس H.P. Grice، وقد كان هؤلاء الثلاثة ينتمون إلى مدرسة فلسفة اللغة الطبيعية natural language أو العادية ordinary في مقابل مدرسة اللغة الشكلية أو الصورية formal language، وكانوا جميعاً مهتمين بطريقة توصيل معنى اللغة الإنسانية الطبيعية من خلال إبلاغ مرسل رسالة إلى مستقبل يفسرها، وهذا ما تهتم به التداولية أيضاً ، لكن من الغريب أن أحداً منهم لم يستعمل مصطلح التداولية فيما كتب من أبحاث[12].

وقد كانت التداولية في نشأتها الأولى مرادفة للأفعال الكلامية، ولذلك يعد الفيلسوف **جون أوستين** (Jhon Austin) أباً للتداولية، والمؤسس الأول لهذه النظرية، وذلك سنة 1955 عندما ألقى محاضرات وليام جايمس Wiliam james lectures ، ولم يكن هدف **أوستين** عند دراسته لتلك المحاضرات تأسيس اختصاص فرعي في اللسانيات، إنما كان هدفه تأسيس اختصاص جديد هو "فلسفة اللغة"، وبذلك يمكننا اعتبار "محاضرات وليام جايمس" بوتقة التداولية اللسانية[13].

وكان هدف "أوستين" في محاضراته التصدي، والرد على فلاسفة اللغة الوضعية والمنطقية Logical

positivisme الذين يرون في اللغة وسيلة لوصف الواقع، أو الوقائع الموجودة في العالم الخارجي بعبارات إخبارية، يتم الحكم عليها بالصدق أو الكذب.

بالصدق إن طابقت الواقع، وبالكذب إن لم تطابقه، فإن لم تطابق العبارة الواقع، لا يمكننا الحكم عليها بالصدق والكذب، وبالتالي فالعبارة لا معنى لها، وهذا ما يطلق عليه أوستين "المغالطة الوضعية descriptive fallacy"[14]

وأنكر "أوستين" فكرة أن تقتصر وظيفة اللغة على وصف وقائع العالم وصفاً يكون إما صادقاً وإما كاذبا؛ لأنهم بهذه النظرة والفكرة يخرجون من اللغة معظم أنواع الخطاب الأدبي والديني والأخلاقي؛ لأنها بمعيارهم لا معنى لها[15].

ورأى "أوستين" أن هناك نوع آخر من العبارات يشبه العبارات الوظيفية في تركيبها، لكنه لا يصف وقائع العالم state of affairs، ولا يوصف بصدق ولا كذب، كأن يقول رجل مسلم لامرأته: **أنت طالق**، أو يقول: **أوصي بنصف مالي لمرضى السرطان**، أو يقول وقد بشر بمولود: **سميته يحيى**، فهذه العبارات وأمثالها لا تصف شيئاً من وقائع العالم الخارجي، ولا توصف بصدق أو كذب، بل إنك إذا نطقت بواحدة منها أو مثلها لا تنشئ قولا(to make statement) بل تؤدي فعلا (perform action)، فهي أفعال كلام، أو هي أفعال كلامية[16].

فالأقوال التي ننتجها في حياتنا اليومية لها جانبان: جانب لغوي، وجانب فعلي إنجازي، إنها أقوال وأفعال، أو هي أقوال يمتزج فيها القول بالفعل، ومن هنا جاء كتاب أوستين: How to do things with words" "كيف ننجز الأشياء بالكلمات"[17].

وكان أهم ما قدمه "أوستين" لنظرية الأفعال الكلامية تمييزه بين نوعين من الأفعال: "**أفعال إخبارية constative**": وهي أفعال تصف وقائع العالم الخارجي، وتكون صادقة أو كاذبة. و"**أفعال أدائية performative**": وهي أفعال تنجز بها في ظروف ملائمة أفعال أو تؤدى، ولا توصف بصدق، ولا كذب، بل تكون موفقة happy كما أطلق عليها أو غير موفقة un happy، ويدخل فيها التسمية، والوصية، والاعتذار، والرهان، والنصح والوعد[18].

ثم تبين لـ "أوستين" أن تمييزه بين الأفعال الإخبارية والأدائية غير حاسم، وأن كثيراً مما تنطبق عليه شروط الأفعال الأدائية ليس منها، وأن كثيراً من الأفعال الإخبارية تقوم بوظيفة الأدائية، رجع عوداً على بدء إلى السؤال: كيف ننجز فعلا حين ننطق قولا؟

ومحاولة منه للإجابة عن هذا السؤال رأى أن الفعل الكلامي مركب من ثلاثة أفعال، تعد جوانب مختلفة لفعل كلامي واحد، ولا يفصل أحدهما عن الآخر إلا لغرض الدرس، وهي: **الفعل اللفظي(القولي) locutionary acte**، **والفعل الإنجازي (الفعل المتضمن في القول)illocutionary acte**، **والفعل التأثيري perlocutionary act**

وقدم "أوستين" أيضاً تصنيفاً للأفعال الكلامية على أساس قوتها الإنجازية illocutionary force، يشتمل على خمسة أصناف، ولم يتردد في القول بأنه غير راض عن هذا التصنيف، وهي: **الحكميات (verdictifs)**، **والتنفيذيات (exerctifs)**، **والوعديات (promissifs)**، **والسلوكيات (comportementaux)**، **والعرضيات (expositifs)**[19]

على أن ما قدمه "أوستين" لم يكن كافياً لوضع نظرية متكاملة للأفعال الكلامية، لكنه كان كافياً ليكون نقطة انطلاق إليها بتحديده لعدد من المفاهيم الأساسية فيها، وبخاصة مفهوم الفعل الإنجازي الذي أصبح مفهوماً محورياً في هذه النظرية، حتى جاء "جون سيرل" فأحكم وضع الأسس المنهجية التي تقوم عليها، وكان ما قدمه عن الفعل الإنجازي والقوة الإنجازية كافياً لجعل الباحثين يتحدثون عن نظرية "سيرل" في الأفعال الكلامية، بوصفها مرحلة أساسية تالية لمرحلة الانطلاق عند "أوستين"[20].

وتتميز التداولية عن غيرها من اتجاهات البحث اللغوي بما يأتي:

1. التداولية تقوم على دراسة الاستعمال اللغوي أو هي لسانيات الاستعمال اللغوي، وموضوع البحث فيها هو توظيف المعنى اللغوي في الاستعمال الفعلي من حيث هو صيغة مركبة من السلوك الذي يولد المعنى.
2. ليس للتداولية وحدات تحليل (units of analysis) خاصة بها، ولا موضوعات مترابطة (correlational topics).
3. التداولية تدرس اللغة من وجهة وظيفية عامة (معرفية cognitive، واجتماعية social، وثقافية cultural)
4. تعد التداولية نقطة التقاء point of convergence مجالات العلوم ذات الصلة باللغة بوصفها وصلة بينها وبين لسانيات الثروة اللغوية Linguistics of language resources[21]

ولما كان مجال البحث في التداولية شديد الاتساع، فقد أخذت تظهر لها فروع يتميز كل منها عن الآخر، فهناك التداولية الاجتماعية sociopragmatics التي تهتم بدراسة شرائط الاستعمال اللغوي المستنبطة من السياق الاجتماعي.

وهناك التداولية اللغوية linguistic pragmatics التي تدرس الاستعمال اللغوي من وجهة نظر تركيبية structural،

وهناك أيضا التداولية التطبيقية applied pragmatics، وهي تعنى بمشكلات التواصل في المواقف المختلفة، وبخاصة حين يكون للاتصال في موقف بعينه نتائج خطيرة كالاستشارة الطبية، وجلسات المحاكمة.

ثم هناك التداولية العامة general pragmatics، وهي التي تعنى بدراسة الأسس التي يقوم عليها استعمال اللغة استعمالا اتصالياً[22].

هذه أهم المراحل والمفاهيم التي عرفتها التداولية، والتي تهتم بدراسة اللغة في الاستعمال، وذلك من لدن "أوستين" إلى "سيرل"، ولا زال البحث والتطوير لهذه النظرية مستمراً من طرف الباحثين والدارسين من مختلف التخصصات، وتعتبر الدراسات البلاغية في التراث العربي من بين الدراسات التي أولت اهتماماً كبيراً بدراسة اللغة في الاستعمال ضمن سياقات ومقامات متعددة، وسنحاول فيما يلي الكشف عن أبعاد التداولية في التراث البلاغي العربي القديم.

3. معالم التداولية في التراث اللغوي العربي القديم

إن ما جاءت به التداولية ليس بالأمر الهين باعتبارها مبحثاً لسانيا جديداً، وهي كمفهوم للممارسة الكلامية، تقوم بتحويل اللغة إلى كلام أو بما يسمى عملية التلفظ.

والهدف من ذلك إيصال رسالة ما إلى المخاطب بأسلوب حجاجي تأثيري. وهناك شروط لا بدّ أن تتوفر في صاحب الرسالة، وفي الرسالة نفسها،

وكذا في المخاطب، حتى يحدث نوع من التفاعل بين الأطراف جميعها، وهذا ما وجدناه عند بعض العلماء العرب، أمثال الجاحظ(255هـ).

ونحن إذ نقف أمام التداولية، فإننا نسجل من باب الإنصاف ما قدمه روادها على تعدد توجهاتهم وأهدافهم، إلا أننا – ومن قبيل عدم التنكر للذات–، نشير إلى أن جل مبادئ التداولية الحديثة حاضر في تراثنا العربي، ولو بمصطلحات مغايرة، وذلك منذ بداية طلائع الدرس اللغوي مع سيبويه(180هـ) وصولاً إلى البلاغيين، والنقاد المتأخرين[23].

وهنا إذ نلتفت هذه الالتفاتة، ونعود هذه العودة إلى التراث اللغوي العربي القديم، فإن ذلك "لا يعني أن النص العربي، يسلك في اتساقه، وانسجامه سبيلا مخالفاً تماما للنص الغربي، بحيث تعجز الأدوات التي اقترحها الغربيون عن مقاربته من هذه الزاوية، وإنما تعني إعادة الحياة إلى هذه الإسهامات باعتبار أن فيها نظرات، لا تقل أهمية، وخصوبة عما قدمه الغربيون"[24].

وقد تعددت أشكال الاهتمام بدراسة الخطاب والإقناع عند العرب، فتناولوا نص الخطاب في ذاته، ودرسوا ما يرتبط بالمخاطِب وطريقة أدائه، والمخاطَب وطريقة تلقيه، ومطابقة الخطاب لمقتضى الظاهر ومخالفته، إلى غير ذلك من المسائل التي يمكن أن يجمعها موضوع التداولية اللسانية، والتي يمكن أن تمثل مبادئ رائدة للتفكير التداولي اللغوي عند العرب[25].

وعن أسبقية العرب لمعرفة أصول هذا الاتجاه، يقول(سويرتي): "إن النحاة والفلاسفة المسلمين، والبلاغين، والمفكرين مارسوا المنهج التداولي قبل أن يَذيع صيتُه بصفته فلسفة وعلماً، رؤية واتجاهاً أمريكياً وأوربياً، فقد وُظف المنهج التداولي بوعي في تحليل الظواهر، والعلاقات المتنوعة"[26]

3-1. مبدأ القصدية

3-1-1. قصدية المتكلم

لو انطلقنا من مبدأ **القصدية**، الذي يعد الكشف عنه غاية الأدوات الإجرائية في التداولية، لوجدنا له أثراً بيناً عند **سيبويه**، وسنكتفي بمجرد الإشارة إلى بعض المواضع؛ لأنّ تقصي ذلك يحتاج إلى مبحث منفرد.

ففي معرض حديث سيبويه عن الأفعال التي تقتضي مفعولين، نحو: ظننت الجو صحواً، يكشف عن أن التأليف النحوي، – أو ما يعرف في المنظور الغربي التداولي تحت مسمى تداولية الدرجة الثانية، أو مستوى التعبير–[27]، يخضع في المقام الأول لمراد المتكلم، حيث يقول سيبويه: "وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين هاهنا، أنك **إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول**، يقيناً كان أو شكاً، وذكرت الأول؛ لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو. فإنما ذكرت ظننت ونحوه؛ لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك، أو تقيم عليه في اليقين."[28]

وهذا يعني أن الدلالة اللغوية –كما يقول عبد السلام المسدي– "فعل **إرادي مقصود** بصاحبه، وهو ما ينتفي به ومعه في نفس الوقت أن تكون دلالة اللغة فعلا ذاتيا لها... معنى ذلك أن الدلالة ليست حقاً لصيقاً باللغة في أصل تصورها"[29].

وتأخذ هذه الفكرة بعدًا نظريًا ضمن **نظرية النظم للجرجاني**(471هـ) في إلحاقه الألفاظ للمعاني، وربطهما بمقاصد المستعملين عند حديثه عن ذكر المفعول به وحذفه، العائدين رأساً إلى مراد المتكلم، حيث يقول: "... فاعلم أن **أغراض الناس** تختلف في

ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها لفاعلين، من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين... ومثال ذلك، قول الناس: فلان يحل ويعقد، ويأمر وينهى، ويضر وينفع"[30].

وقد يذكر الجرجاني **القصدية** عند المتكلم تحت تسمية "**معاني النفس**"، ويربطها بغرض المتكلم الذي له الدور الحاسم في التنضيد والرصف، فقد يوجب تقديماً أو تأخيراً، أو حذفاً أو ذكراً، أو وصلا أو فصلا، حيث يقول في هذا: "وأما نظم الكلم، فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس"[31]. ويؤكد هذا المعنى في موضع آخر بقوله: "أن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"[32].

3-1-2. قصدية المخاطب

من جهة أخرى، فإن القصدية ترتبط بالمخاطب، أو المستمع، لا بوصفه طرفاً منتجاً أساسياً، بل لكونه معتبراً في العملية التواصلية، فعندما نتكلم، فإننا لا ننظر إلى الآخرين، باعتبارهم طرفاً مستهلكاً سلبياً، بل باعتبارهم طرفاً فاعلا في العملية التواصلية؛ لذلك يجب مراعاة هذا الطرف في ارتباطه بالقصد دائماً، وهو ما أشار إليه **سيبويه** في باب الإخبار بالنكرة عن النكرة، باعتبار حال المخاطب، فقال: "وإنما حَسُنَ الإخبارُ ههنا- أي في عبارة: **ما كان أحد مثلك**- عن النكرة حيث أردت أن تَنْفِي أن يكون في مثل حاله شيءٌ أو فوقَه؛ لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تُعلِمه مثل هذا، وإذا قلت: كان رجلٌ ذاهباً، فليس في هذا شيءٌ تُعلِمه كان جهِله"[33].

3-2. شروط التواصل الناجح

في إطار التقعيد لآلة البلاغة نجد عند الجاحظ (255هـ) رؤية متقدمة في وضع شروط للتواصل الناجح؛ وذلك بأن يراعي المتكلم أحوال، ومستويات مخاطبه، فلا "يكلم سيد الأمة بكلام الأمة، ولا الملوك بكلام السوقة"[34]. وقد نهل الجاحظ في هذا السياق من وثيقة مشهورة في البلاغة، هي صحيفة بشر بن المعتمر(220هـ) التي حث فيها على ضرورة الموازنة في الكلام بين أقدار المعاني والسامعين والحالات، قال فيما ينقله عنه في "البيان والتبيين": "وقال: ينبغي **للمتكلم** أن يعرف **أقدار المعاني**، ويوازن بينها وبين **أقدار المستمعين** وبين **أقدار الحالات**، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً، ولكل حالة من ذلك **مقاماً**، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على **أقدار المقامات**، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات.." [35].

فهذه نظرة بلاغية ثاقبة فاحصة متقدمة، ترسم الخطوط والضوابط التي تقوم عليها البلاغة بشكل عام، فليس البليغ من يلقي كلاما هكذا فقط، دون انتقاء للألفاظ، ومراعاة للمخاطب، حسب ما يقتضيه المقام والحال، إنما البليغ حقيقة (حسب رؤية بشر بن المعتمر)، هو من له قدرة على الموازنة والتقسيم بين:

- أقدار الكلام= على اقدار المعاني
- أقدار المعاني= على اقدار المقامات
- أقدار المستمعين= على أقدار الحالات.

وكذلك، نجد إشارات إلى عنصر (**المقام**)، **وضرورة مطابقة الكلام لمقتضى الحال**، فيما نقل من كلام بشر بن المعتمر في صحيفته، وقد أشار الجاحظ إلى هذه الفكرة، ومما ساقه في ذلك قوله: "قال أبو الحسن: خطب مصعب بن حيان، أخو مقاتل بن حيان خطبة نكاح، فحصر، فقال: لقنوا موتاكم قول لا إله إلا الله،

فقالت أم الجارية: عجل الله موتك، ألهذا دعوناك؟"[36].

فالمقام هنا مقام فرح وسرور وحبور وابتهاج، يناسبه من الكلام ما فيه تهنئة وتبريك وشكر، ودعاء مناسب للمقام، والخطيب –كما في المثال السابق– لم يراع هذا الشرط في الخطاب، فخالف مقتضى الحال، وجاء بما يناسب مقام الحزن والمأتم، لذلك مجّ خطابه مجّاً من أهل العرس المخاطبين.

3–3. التأثير في المخاطب معيار للتواصل

قد يغدو السامع معيار الكلام أحياناً، فتتحدد درجته، بناء على ردة فعله أحياناً، مثلما يفهم من كلام أبي هلال العسكري(395هـ) الذي نص على أنه: "إذا كان الكلام قد جمع العذوبة... وورد على الفهم الثاقب قبله، ولم يرده، وعلى السمع المصيب استوعبه، ولم يمجه، والنفس تقبل اللطيف، وتنبو عن الغليظ، وتقلق من الجاسي البشع.."[37].

فمتى اجتمعت في النظم الذي يحركه القصد بلاغةُ اللفظ، وشرف المعنى، والبعد عن الشذوذ، كان له التأثير المرغوب في السامع، ويحفظ لنا التاريخ ضروباً لمثل هذا التأثير، كقصة ربعي بن عامر مع ملك الفرس*، وجعفر بن أبي طالب مع النجاشي*، وهما مبسوطتان في كتب الأخبار والسير.

إن هذه النتيجة الحاصلة من عقد التواصل بين طرفي التداول – وهي **التأثير**– تعد الغاية في كل موقف، حتى أنه– كما يرى حازم القرطاجني(684هـ)– قد تنتهك بعض خصوصيات الخطاب، بقدر ما تحقق الغاية المرجوة من ذلك الانتهاك المقصود[38]، وقد ذكر لذلك الإجراء نموذجين:

أما الأول، فاستعمال **الإقناع**، وهي خاصية ملازمة للحجاج في فن الخطابة والشعر، وأما الثاني، فاستعمال **التخييل** الذي هو قوام الشعر في مقولات الخطابة. وغاية هذين الاستعمالين متحدة، وهي: "إعمال الحيلة في إلقاء الكلام من النفوس بمحل القبول، لتتأثر لمقتضاه، فكانت الصناعتان متؤاخيتين؛ لأجل اتفاق المقصد والغرض فيهما"[39].

3–4. مراعاة الأدوات غير اللغوية في الخطاب

إذا رجعنا إلى بعض أهم الجوانب الواجب مراعاتها في التحليل التداولي، وهو الجانب غير اللغوي في التخاطب، فإننا نجد الجاحظ، يكاد يحوز قصب السبق في الإشارة إليه، حينما انتبه إلى مختلف الوسائط التعبيرية غير اللغوية، حيث أرجع بيان الدلالة إلى خمسة أنماط، يهمنا منها في هذا المقام: الإشارة والنصبة[40].

وقد ذكر الجاحظ أضرباً عديدة للإشارة، حيث قال: "فأما **الإشارة** فباليد، وبالرأس، وبالعين، والحاجب، والمنكب إذا تباعد الشخصان، وبالثوب، وبالسيف، وقد يتهدد رافع السوط والسيف، فيكون ذلك زاجراً رادعاً، ويكون وعيداً وتحذيراً.." [41].

فالإشارة إذاً من أدوات البيان التي يستعين بها المتكلم لزيادة الدلالة على معنى قد يقصر عنه الكلام، أو تغني هي عنه، حيث يقول الجاحظ: "فالإشارة واللفظ شريكان، ونعم العون هي له، ونعم الترجمان هي عنه، وما أكثر ما تنوب عن اللفظ، وما تغني عن الخط...، وفي الإشارة بالطرف والحاجب وغير ذلك من الجوارح مرفق كبير، ومعونة حاضرة في أمور، يسترها بعض الناس من بعض، ويخفونها من الجليس وغير الجليس، ولولا الإشارة لم يتفاهم الناس معنى خاص الخاص...، هذا ومبلغ الإشارة أبعد من مبلغ الصوت، ... وحسن الإشارة باليد والرأس من تمام حسن البيان باللسان"[42].

أما النوع الثاني، وهو ما أسماه الجاحظ بالنصبة، "فهي الحال الناطقة بغير اللفظ، والمشيرة بغير اليد"[43]، ويوضح هذا المعنى بعد ذلك بقوله: "ومتى دل الشيء على معنى، فقد أخبر عنه، وإن كان صامتا، وأشار إليه، وإن كان ساكتاً، وهذا القول شائع في جميع اللغات، ومتفق عليه مع إفراط الاختلافات"[44].

وهذا المفهوم ألصق بواحد من أقسام العلامة في السيميوليجا الغربية، والمسمى: "الرمز"، الموصل لكل ما له قابلية لأن يعرفه الإنسان، ويدركه العقل البشري[45]

وبناءًا على كلام الجاحظ ندرك بأنه كان عالما بشتى جوانب العملية التخاطبية.

وعلى ذكر بعض أبعاد التخاطب، فإننا نسجل حضورها أيضاً عند لغوي عربي آخر هو ابن جني(392هـ) عندما أشار إلى أنه قد تحذف الصفة؛ لدلالة الحال عليها، فتحس في كلام القائل من المدح أو الذم ما يقوم مقام التصريح بالصفة،

- مثال ذلك، قولنا: **"كان والله رجلا"**، فالصفة المحذوفة غامضة، وغموضها الدلالي نابع من انفتاح البنية على احتمالين متضادين: المدح أو الذم، لكن ابن جني يرى أن أداء لفظ الجلالة (الله) بزيادة مدّه أكثر مما يستحق، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها، تؤدي دور الإفصاح عن معنى المدح، فكأنك قلت: كان والله رجلا كريمًا[46].
- مثال آخر، تقول: "سألناه فوجدناه إنسانًا"، وتمكّن الصوت بإنسان وتفخّمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانًا سمحًا، أو جوادًا، أو نحو ذلك.
- مثال آخر، تقول: "سألناه وكان إنسانًا"، وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًاً، أو بخيلا[47].

وفي هذا إشارة متقدمة من ابن جني على أن تقاسيم الوجه أو "لغة الجسد" -كما تعرف اليوم- تقوم مقام الإدلاء أو التعبير، بل أنها في أحايين أخرى تكون هذه القناة اللغوية أبلغ في التعبير من الكلام نفسه بالنسبة للمخاطب.

3-5. البعد التداولي عند الأصوليين

لا يمكن أن نغفل عن جهود الأصوليين والفقهاء في العناية بأطراف العملية التواصلية، وأبعاد الكلام المختلفة، فقد اهتموا بها اهتماماً فاق — لا محالة — اهتمام اللغويين؛ ذلك لأن الأصوليين وجدوا في الحديث عن أطراف العملية التواصلية خدمة لمقاصدهم؛ ولأن في ذلك تعلق شديد بالأحكام الشرعية التي تسوس حياة الناس، وتوجههم لخيرهم في العاجل والآجل؛ ونظراً لعظم هذه المصلحة التي لا مصلحة فوقها، انصب انشغال الأصوليين بأطراف الحكم الشرعي[48] وهي أربعة:

أولا: الحاكم أو الشارع وهو الله تعالى.

ثانيا: الحكم وهو مضمون خطاب الله تعالى للمكلفين من عباده.

ثالثا: المحكوم فيه أو الشأن المتعلق به الحكم.

رابعا: المحكوم عليه، وهم المكلفون المتعلق الحكم بفعلهم. [49]

وفي قضية القصد كونها من الأهمية بمكان في تبيان دلالة الكلام يميز أبو حامد الغزالي(505هـ) بين ضربين من الكلام: الكلام المنجز فعلا، وحديث النفس، متخذاً من القصد معياراً للتمييز بينهما، فبعد أن يدرج جنس الخبر ضمن أقسام الكلام القائم بالنفس يلاحظ أن العبارة ليست إلا أصواتاً مقطعة تحكي صيغتها صيغة ما هو قائم في النفس[50]، لينتهي إلى تقرير أن "هذا ليس خبرا لذاته، بل يصير خبرا بقصد القاصد إلى

التعبير به عما في النفس"[51]، وبنفس المقياس عرف **ابن حزم** الكلام جملة فجعل القصد المؤشر المبدئي في كل نظام إبلاغي تواصلي، حيث قال: "وأما الصوت الذي يدل بالقصد، فهو الكلام الذي يتخاطب الناس به فيما بينهم، ويتراسلون بالخطوط المعبرة عنه في كتبهم؛ لإيصال ما استقر في نفوسهم من عند بعضهم إلى بعض"[52].

وهذا القاضي عبد الجبار(415هـ) في كتابه"المغني" يزرع الدعامات الأساسية للكلام، فيجعل القصد شرطًا أساسيًا ينبغي توافره في عملية الكلام بالعودة إلى مسألة المواضعة اللغوية، وفي ذلك يقول: "أن أهل اللغة متى علموا وقوع الكلام بحسب **قصد زيد، وإرادته، ودواعيه**، وصفوه بأنه متكلم، ومتى لم يعلموا ذلك من حاله، لم يصفوه به"[53]. وبهذا يصبح القصد قانوناً داخلياً في صلب المواضعة، يحدد نوعية أجناس الخطاب من خبر أو أمر، أو استخبار، فيتحول بالصياغة اللسانية من الوظيفة الإبلاغية إلى الوظيفة الاقتضائية كما في الأمر والنهي، والطلب[54].

خاتمة

لعلّ هذه الإشارات، ليست كافية في عرض البعد التداولي عند العلماء العرب في تعاملهم مع النصوص، ولكنها ترشد إلى حقيقة الاهتمام الموسّع لديهم، كما أنها تمثل نواة لمن يريد أن يوسّع آفاق البحث التداولي بشيء من التحليل والمقارنة بين نصوص التراث العربي وبين المقاربات التداولية الراهنة، وكذا الوقوف عند محطات هذا التراث، محطة محطة، خاصة المحطات التي كانت منعطفا حاسماً ونموذجاً من النماذج المتميزة في جبين هذا التراث، بما طرحته من أفكار، ورؤى منهجية متميزة.

المصادر والمراجع العربية

1. **أوشان** علي آيت: السياق والنص الشعري من البنية غلى القراءة، ط1، 2000/1421، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
2. **البغدادي**: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط4، 1418هـ/ 1997م، مكتبة الخانجي، القاهرة،
3. **بوجادي** خليفة: في اللسانيات التداولية، ط1، 2009، بيت الحكمة، الجزائر.
4. **بوقرة** نعمان: الخطاب الأدبي ورهانات التأويل قراءات نصية تداولية حجاجية، ط1، 2012، عالم الكتب الحديث، إربد، شارع الجامعة.
5. **الجاحظ**: البيان والتبيين، تحقيق: فوزي عطوي، ط1، 1968، دار صعب، بيروت.
6. **الجرجاني** عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد التنجي، ط1، 1995، دار الكتاب العربي، بيروت.
7. **ابن جني**: الخصائص تحقيق: محمد علي النجار، ط، عالم الكتب، بيروت.
8. **الجوهري** إسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، 1407هـ/1987 م، دار العلم للملايين، بيروت.
9. **حباشة** صابر: التداولية والحجاج (مداخل ونصوص) ط1، 2008، دار صفحات، دمشق.
10. **ابن حزم**: التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، تحقيق: إحسان عباس، ط1، 1900، دار مكتبة الحياة، بيروت.
11. **خطابي** محمد: لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، ط2، 2006، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.

12. **سيبويه**: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، 1988/1408، مكتبة الخانجي، القاهرة.

13. الشهيري عبد الهادي بن ظافر: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ط1، 2004، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان.

14. **طه** عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ط2، 2000، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.

15. عبد الجبار القاضي: المغني في أبواب التوحيد والعدل، خلق القرآن، قوم نصه إبراهيم الأبياري، ج 7

16. **العسكري** أبو هلال: كتاب الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط 1406هـ، 1986م، المكتبة العصرية، بيروت.

17. **عمران** قدور: البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، ط1، 2012، عالم الكتب الحديث، الأردن.

18. **الغزالي** أبو حامد: المستصفى في علم الأصول، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط1، 1413، دار الكتب العلمية، بيروت.

19. **القرطاجني**: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، ط3، 1986، دار الغرب الإسلامي.

20. **المسدي** عبد السلام: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ط2، 1986م، الدار العربية للكتاب.

21. **ابن منظور**: لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت.

22. **نحلة** محمود أحمد: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ط 2002م، دار المعرفة الجامعية.

23. نواري سعودي أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي (المبادئ والإجراءات) ط1، 2009، بيت الحكمة، الجزائر.

24. **النويري**: نهاية الأرب في فنون الأدب تحقيق: مفيد قمحية وجماعة، ط1، 1424 هـ، 2004 م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

المراجع الأجنبية المترجمة

25. **آن روبول**، جاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، ط1، 2003، دار الطليعة، بيروت.

26. **فليب** بلانشيه: التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة صابر حباشة، ط1، 2007، دار الحوار، سورية.

المجلات والدوريات

27. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، العدد16

28. مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، مج28، ع3،يناير/مارس2000،

مواقع الأنترنيت

http://takhatub.ahlamontada.com

هوامش البحث:

(1) ينظر: نواري سعودي أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي (المبادئ والإجراءات) ط1، 2009، بيت الحكمة، الجزائر، ص18.

(2) ينظر: إسماعيل بن حماد الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، 1407هـ/1987 م، دار العلم للملايين، بيروت، 1700/4، ابن منظور: لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، 252/11. مادة "دول".

(3) ومن هذه العلوم: علم الدلالة semantics، علم اللغة الاجتماعي sociolinguistics، علم اللغة النفسي psycholinguistics، تحليل الخطاب Discourse analysis، فعلم الدلالة يشارك التداولية في دراسة المعنى، وعلم اللغة الاجتماعي يشارك التداولية في تبيين أثر العلاقات الاجتماعية بين المشاركين في الحديث وأثر السياق غير اللغوي في اختيار السمات اللغوية وتنوعها، وأما علم اللغة النفسي فيشترك مع التداولية في الاهتمام بقدرات المشاركين التي لها أثر كبير في أدائهم مثل الانتباه، والذاكرة والشخصية،. وأما تحليل الخطاب فيشركها في الاهتمام أساساً بتحليل الحوار. ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ط 2002م، دار المعرفة الجامعية. ص10، 11.

(4) ينظر: محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص14.

(5) ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، ط1، 2009، بيت الحكمة، الجزائر، ص71

(6) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ط1، 2004، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ص21

(7) ينظر: خليفة بوجادي: المرجع السابق، ص69

(8) عبد الهادي بن ظافر الشهيري: المرجع السابق، ص22

(9) صابر حباشة: التداولية والحجاج (مداخل ونصوص) ط1، 2008، دار صفحات، دمشق، ص11

(10) يعود الفضل إلى الفيلسوف طه عبد الرحمن في وضعه لهذا المصطلح مقابلا للمصطلح الأجنبي براغماتية سنة 1970 دالا به على البراكسيس (praxis) ولهذا المصطلح ترجمات عربية أخرى أقل شهرة مثل: الذرائعية، والنفعية، والتخاطبية والمقاماتية، والوظائفية.

ينظر: طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ط2، 2000، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ص28. ونعمان بوقرة: الخطاب الأدبي ورهانات التأويل قراءات نصية تداولية حجاجية، ط1، 2012، عالم الكتب الحديث، إربد، شارع الجامعة، ص68.

(11) ينظر: آن روبول، جاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، ط1، 2003، دار الطليعة، بيروت.ص 29

(12) ينظر: محمود أحمد نحلة: مرجع السابق، ص9.

(13) ينظر: آن روبول وجاك موشلار: مرجع سابق، ص29.

(14) ينظر: محمود نحلة: مرجع سابق، ص42، 43.

(15) ينظر: نحلة، نفسه، ص42، 43.

(16) نفسه، ص43.

(17) قدور عمران: البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، ط1، 2012، عالم الكتب الحديث، الأردن، ص49.

(18) محمود نحلة: مرجع سابق، ص43، 44.

(19) ينظر: فليب بلانشيه: التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة صابر حباشة، ط1، 2007، دار الحوار، سورية، ص62

(20) محمود نحلة: مرجع سابق، ص47.

(21) ينظر: محمود أحمد نحلة: (مرجع سابق)، ص14، 15.

(22) ينظر: محمود نحلة: نفسه، ص15.

(23) ينظر: الجذور العربية للتداولية http://takhatub.ahlamontada.com

(24) محمد خطابي: لسانيات النص(مدخل إلى انسجام الخطاب)، ط2، 2006، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ص95.

(25) خليفة بوجادي: التفكير اللغوي التداولي عند العرب مصادره ومجالاته، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، العدد16، ص32.

(26) محمد سويرتي: اللغة ودلالاتها، تقريب تداولي للمصطلح البلاغي (مقال)، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت،مج28، ع3،يناير/مارس2000، ص30-31.

(27) صنف هانسن Hansson 1974 مختلف الاتجاهات التداولية اعتماداً على تشغيلها لمصطلح السياق إلى ثلاث درجات: 1. الدرجة الأولى: وتتمثل في دراسة الرموز الإشاريةLes symboles indexaux، وذلك مثل: (أنا، هنا، الآن..).2. الدرجة الثانية: وتهتم بكيفية التعبير(معرفة كيفية انتقال الدلالة من المستوى الصريح إلى المستوى

التلميحي).3.الدرجة الثالثة: و"تتمثل في نظرية أفعال الكلام". ينظر: علي آيت أوشان: السياق و النص الشعري من البنية إلى القراءة، ط1، 2000/1421، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص59. و نواري سعودي أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي (المبادئ و الإجراءات) هامش ص27.

(28) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، 1988/1408، مكتبة الخانجي، القاهرة، 40/1.

(29) عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ط2، 1986م، الدار العربية للكتاب، ص110، 111.

(30)الجرجاني: دلائل الإعجاز، تحقيق : محمد التنجي، ط1، 1995، دار الكتاب العربي، بيروت، ص127.

(31)الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص56.

(32) نفسه، ص59.

(33) سيبويه: الكتاب، 54/1.

(34)الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق: فوزي عطوي، ط1، 1968، دار صعب، بيروت، ص64.

(35)الجاحظ: المرجع نفسه، ص87، 88.

(36) الجاحظ: المرجع السابق، ص337.

(37) أبو هلال العسكري: كتاب الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط 1406هـ، 1986م، المكتبة العصرية، بيروت، ص57.

* وملخص القصة: أن رستم قائد جيش الفرس أرسل إلى سعد بن أبي وقاص أن ابعث إلينا رجلا نكلمه ويكلمنا، فبعث إليه ربعي بن عامر، فلما انتهى إليه، قال له الترجمان، واسمه عبود من أهل الحيرة: ما جاء بكم، قال: الله ابتعثنا، والله جاء بنا لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عباد الله، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، فأرسلنا بدينه إلى خلقه لندعوهم إليه، فمن قبل منا ذلك قبلنا ذلك منه، ورجعنا عنه، وتركناه وأرضه يليها دوننا، ومن أبى قاتلناه = = أبدا حتى نفضي إلى موعود الله". ينظر: النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب تحقيق : مفيد قمحية وجماعة، ط1، 1424 هـ، 2004 م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 126/19.

* ومما جاء في كلام جعفر: "أيها الملك، كنا قوما أهل جاهلية؛ نعبد الأصنام، ونأكل الميتة، ونأتي الفواحش، ونقطع الأرحام، ونسيء الجوار، ويأكل القوي منا الضعيف، فكنا على ذلك حتى بعث الله إلينا رسولاً منا، نعرف نسبه، وصدقه، وأمانته، وعفافه، فدعانا إلى الله لنوحده ونعبده، ونخلع ما كنا نعبد نحن وآباؤنا من دونه من الحجارة والأوثان، وأمرنا بصدق الحديث، وأداء الأمانة، وصلة الرحم، وحسن الجوار، والكف عن المحارم والدماء، ونهانا عن الفواحش وقول الزور، وأكل مال اليتيم، وقذف المحصنة..". ينظر: النويري: المرجع السابق، 175/16.

(38) ينظر: نواري سعود أبو زيد: المرجع السابق، ص36.

(39) القرطاجني: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، ط3، 1986، دار الغرب الإسلامي، ص361.

(40) ينظر: نواري سعود أبو زيد: المرجع السابق، ص39.

(41) الجاحظ، البيان والتبيين، ص55.

(42) الجاحظ: المرجع نفسه ص55، 56.

(43)الجاحظ، المرجع نفسه، ص86.

(44)الجاحظ، المرجع نفسه، ص86.

(45)ينظر: نواري سعود أبو زيد: المرجع السابق، ص39.

(46) ينظر: ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط، عالم الكتب – بيروت، 371/2.

(47)ينظر: ابن جني: المرجع السابق، 371/2.

(48)ينظر: نواري سعود أبو زيد: المرجع السابق، ص41، 42.

(49) ينظر: أبو حامد الغزالي: المستصفى في علم الأصول، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط1، 1413، دار الكتب العلمية، بيروت، ص66.

(50) عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص146.

(51) أبو حامد الغزالي: المرجع السابق، ص106.

(52) ابن حزم: التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، تحقيق: إحسان عباس، ط1، 1900، دار مكتبة الحياة، بيروت، ص12.

(53) القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل، خلق القرآن، قوم نصه إبراهيم الأبياري، ج 7، ص48

(54) عبد السلام المسدي: المرجع السابق، ص146.